**المداخلة كاملة + إستمارة المشاركة**

**الاسم:** مراد **اللقب:** حجاج

**الرتبة العلمية:** دكتوراه علوم في العلاقات الدولية

**التخصص:** علاقات دولية (علوم سياسية)

**الوظيفة:** استاذ محاضر "ب"

**مجال البحث:** الأمن- الدبلوماسية- تاريخ العلاقات الدولية- التعاون الدولي.

**المؤسسة:** جامعة بومرداس - الجزائر-

**رقم الهاتف:** 0557408751

**البريد الالكتروني:** mouraditfc@gmail.com

**رقم المحور:** الرابع

**عنوان المداخلة:** مستقبل الأمن الإقليمي العربي في بيئة دولية مضطربة: التحديات والفرص.

**ملخص المداخلة:**

تهدف هاته الورقة البحثية الى إبراز مكانة الأمن الذي يعتبر معياراً محورياً لقياس درجة فاعلية أي نـظام إقليمي، وإذا ما كيفنا هذا المفهوم في المنطقة العربية نلاحظ أن الأمن الإقليمي العربي سيحدد الى مدى بعيد مستقبل النظام الاقليمي العربي ومصيره، وبخاصة بعد التطورات التي برزت في السنوات الأخيرة على البيئة الاقليمية والدولية.

فتحقيق أمن إقليمي عربي يفترض تطوير جملة من العوامل من بينها جماعات التعاون الاقليمية وكذا جامعة الدول العربية ومؤسساتها بما يلبي الاحتياجات الأمنية للدول والشعوب العربية معاً، وكذلك متطلبات النظام الإقليمي العربي في صورة إجمالية، ولارتباط الأمن العربي بالأمن الدولي كان لزاما على الدول العربية مواجهة تهديداته الراهنة، وأبرزها: الصراعات العرقية والطائفية، الارهاب الدولي، مخاطر الانتشار النووي، الامراض القابلة للانتقال، الكوارث الطبيعية، الهجرة غير النظامية والاتجار بالمخدرات.

**الكلمات المفتاحية:** التعاون الإقليمي- الأمن الإقليمي- التهديدات الأمنية - الدبلوماسية الجماعية.

**Abstract :**

This study aims to discuss the impact of security, which is a central criterion for measuring the effectiveness of any regional system. If we understand this concept in the Arab region, we will note that Arab regional security will determine to a large extent the future and fate of the Arab regional system. On the regional and international environment.

Arab regional security is supposed to develop a number of factors, including regional cooperation groups, as well as the League of Arab States and its institutions to meet the security needs of the Arab countries and peoples together, as well as the requirements of the Arab regional system in the aggregate, and for Arab security to be linked to international security. , Most notably: ethnic and sectarian conflicts, international terrorism, proliferation risks, communicable diseases, natural disasters, irregular migration and drug trafficking.

**Key words:** Regional Cooperation - Regional Security - Security Threats - Collective Diplomacy.

**مستقبل الأمن الإقليمي العربي في بيئة دولية مضطربة: التحديات والفرص.**

**د/ مراد حجاج** استاذ محاضر– جامعة بومرداس

**مقدمة:**

تواجه المنطقة العربية تهديدات أمنية زادت في تعقدها بعد الحراك الذي شهدته المنطقة سنة 2011 تتمثل اساسا في الارهاب والجريمة المنظمة وتجارة الاسلحة وصولا إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، هذه الأزمات الأمنية المهددة للفضاء العربي، أعادت النظر في مبادئ و مفاهيم العقيدة الأمنية المشتركة، والاعتماد الأمني المتبادل بين هذه الدول، فالمنطقة العربية عبارة عن وحدة جغرافية اقليمية منسجمةً تجعل منها فضاءاً جيوسياسياً وثقافياً متجانساً، وهذا ما يستدعي بناء مقاربة اقليمية عربية أمنية مشتركة تجابه مختلف التهديدات الامنية خاصة منها الجديدة، و التي تهدد امن المنطقة و كيان الدول ، و هو ما يرهن بناء الدولة و عملية الإستقرار الاقليمي في المنطقة.

تسعى هذه الورقة البحثية للإجابة على **تساؤل رئيس يشكل قلب المشكلة البحثية**:

"كيف يمكن إدراك التحديات الامنية التي تواجه الدول العربية في ظل المشهد العالمي المعاصر؟ وما سبل استغلال الفرص المتاحة لمستقبل الدول العربية"، ويتفرع من هذا السؤال البحثي عدة أسئلة فرعية:

1. ما هي صور وأنماط التحديات الامنية التي تواجه الدول العربية؟
2. ما هي عوامل التحديات الامنية بالنسبة للدول العربية؟
3. كيف يمكن ترسيخ الامن الاقليمي لمواجهة التحديات الامنية؟
4. ما هي المقاربة العربية الامن الاقليمي العربي بعد 2011؟

وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الاجابة عن هذه الاشكالية حسب الخطة التالية:

**أولا: بروز التهديدات الامنية الجديدة والتحول في مفهوم الأمن.**

**ثانيا: عوامل ظهور التهديدات الامنية في المنطقة العربية**

**ثالثا: الامن الاقليمي كوسيلة للتعاون الاقليمي العربي**

**رابعا: المقاربة العربية لمواجهة التهديدات بعد 2011.**

**التوصيات**

**الخاتمة**

**أولا: بروز التهديدات الامنية الجديدة و التحول في مفهوم الأمن.**

**1- طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة:** ارتبطت التهديدات الأمنية بالتحول في مفهوم الامن الذي تجاوز المفهوم الكلاسيكي الى مفاهيم اخرى ذات بعد اقتصادي واجتماعي وقيمي ونفسي بما يتلاءم و الضروف الجديدة على اعتبار ان المنطق يقتضي بناء استراتيجيات جديدة اذا كانت هناك تحولات جديدة ،هذه التهديدات المختلفة التي تعرفها المنطقة بدات في منطقة الساحل و تأثرت بعوامل داخلية وخارجية، وأثرت بدورها في دول الحوار وتعدتها الى كل منطقة المغرب العربي التي أصبحت مركزا لانعكاسات الأحداث وتطوراتها في الساحل الإفريقي و يمكن حصر هذه التهديدات الأمنية الجديدة في الأنواع التالية :

أ – الإرهاب :

 استفحلت الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل بشكل كبير بحيث تعددت التيارات الإرهابية بشكل كبير في المنطقة بالإضافة إلى بعض الحركات المتطرفة التي لها نفس التوجهات و هي موجودة في دول الجوار و من أهم هذه التيارات ما يلي :

* حركة التوحيد و الجهاد : و هو تنظيم يتقاطع مع تنظيم القاعدة ، يعتمد على اختطاف رهائن هو الآخر و يحاول فرض منطقه في المنطقة .
* تنظيم الجماعة السلفية للجهاد : و مركزها الأساسي ليبيا و تكني نفسها جماعة خالد بن الوليد .
* أنصار الشريعة و مقرها الأساسي تونس و تفرعاتها ليبيا و في شمال مالي ، و قد كانت وراء عدد من العمليات الإرهابية من أهما اغتيال السفير الأمريكي في بنغازي ، هذه التنظيمات الإرهابية قامت خلال السنوات الثمانية الأخيرة بـ 100 هجوم إرهابي آخرها مهاجمة قاعدة تقنتورين في الجزائر ، و قد نتج عنها أكثر 160 قتيل [[1]](#endnote-1).

من التنظيمات الأخرى الأقل تطرفا و لكنها مارست سلوكات غير منتظرة تنظيم أنصار الدين تحت زعامة إياد آغ و هو من أقدم و أبرز زعماء المتمردين الطوارق [[2]](#endnote-2).

هذا التنظيم بالرغم من كونه أقل تطرفا إلا أنه يساهم في تسريع الحل العسكري ، إذ في الوقت الذي استضافت الجزائر قادته و تمكنت من إيجاد أرضية توافق بينه و بين تيارات أحرى من بينها حركة الازواد ، فاجأ الرأي العام بإعلانه عدم الاعتراف بالاتفاقية و شرع في مهاجمة المدن الداخلية و هي حط أحمر خاصة و أن القرار 2085 الصادر عن الأمم المتحدة حدد آجال زمنية للتدخل العسكري و كان بالإمكان تأخيره على الأقل إلى غاية نهاية سنة 2013 ، يتمركز عموما التيار الإرهابي في كل من الحدود المالية الموريتانية ، شمال مالي ، الحدود لمالية النيجيرية .يمكن إبداء ملاحظة أساسية بان هناك ارتباط وثيق بين الجماعات الإرهابية في المغرب العربي بالجماعات الإرهابية القادمة من القرن الافريقي [[3]](#endnote-3).

هذا و قد ظهرت في سياق تعامل الدول مع الحركات الإرهابية نظريتين أو إستراتيجيتين للتعامل مع هذه التنظيمات المتطرفة ، نظرية أو إستراتيجية القوة الصلبة و التي تعتمد أساسا على الحل الأمني و التدخل المباشر للقضاء عليها و لم تتمكن هذه الاستراتيجية من وضع حد للتنظيمات الارهايبية و القضاء عليها يشكل نهائي في حين التوجه أو النوع الثاني يسمى القوة الناعمة ، فهو يزاوج بين الحل العسكري و الحلول السياسية و السلمية و يضع أهدافه الأساسية تقليل المنابع و الأسباب التي تؤدي إلى الإرهاب ، كما تعتمد على الأسلوب التفاوضي و قد اعتمدت عليه الولايات المتحدة الأمريكية و هو يقوم على القوة العسكرية و على المساعدات الاقتصادية و على تدريب العناصر المحلية .[[4]](#endnote-4)

في هذا السياق أجرت مؤسسة راند RAND الأمريكية في جويلية 2008 دراسة كان عنوانها كيف تنتهي الجماعات الإرهابية تناولت المؤسسة 648 جماعة إرهابية نشطت مابين 1998 و2006 من بينها 244 جماعة إرهابية مازالت موجودة و 268 تخلت عن العنف و 136 انتهت واندمجت مع جماعات أخرى .

خلصت الدراسة إلى أن سقوط الجماعات الإرهابية يكون من خلال أربعة وسائل هي:

– دور بارز للشرطة و المخابرات و القوات العسكرية .

– تمكن الجماعات الإرهابية من تحقيق أهدافها خاصة السياسية منها .

– اعتماد الجماعات الإرهابية سياسات غير عنيفة .

– موت أو توقيف القادة و الشخصيات المحورية في الجماعات .

من خلال إسقاط الأرقام المعلنة عن الوسائل يمكن تسجيل مايلي :

* متغير السياسات غير عنيفة كان هو المتغير الأكبر ، حيث أن 268 جماعة إرهابية تبنت هذا الأسلوب نسبة زوالها كان 43% .
* متغير وفاة زعيم الجماعة كان السبب في زوال 40% .من الجماعات الإرهابية .
* متغير قناعة الجماعات بتحقيق أهدافها جاء ثالثا بـ 10 % من التنظيمات زالت لهذه القناعة .
* المتغير العسكري جاء الأخير بنسبة 7 % .

هذه الدراسة أثبتت أن الحل العسكري ليس الحل الأمثل .

و هذا الأمر الذي ينطبق على التدخل في شمال مالي ، إذ أن السيناريو الأقرب هو إعادة تموقع الحركات الإرهابية بقوة أكبر و سيظهر هذا بشكل كبير ابتداء م شهر أفريل 2013 على شاكلة نموذج طالبان في أفغانستان [[5]](#endnote-5).

ب – الهجرة غير الشرعية :

أثرت الهجرة غير الشرعية على الدول المغاربية على مستويين الأول خاص بمواطنيها والثاني باعتبارها منطقة عبور لعدد من الدول الإفريقية.

بالنسبة للمستوى الأول تعتبر أوربا من أكثر الدول استهدافا، حيث أن الإحصائيات تشير إلى أن عد المغاربة المهاجرين بطرق غير شرعية هو في حدود 250000 إلى 300000 شخص.

أما المستوى الثاني وهو الأخطر والمتمثل في اعتبار المنطقة المغاربية منطقة عبور للمهاجرين القادمين من منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى.

تشير الإحصائيات إلى أرقام مذهلة، ففي تونس في سنة 1999 بلغ عدد الأفارقة الذين حاولوا الانتقال إلى أوربا عبر الموانئ التونسية 17000 وارتفع إلى 50000 عام 2000 و 100000عام 2001 ووصل إلى أرقام كبير في السنوات الأخيرة.

وفي الجزائر وصل العدد إلى 100000عام 2006 ونفس الرقم في موريتانيا، ووصل إلى حدود المليون في ليبيا.

ورغم الاحتياطات التي اتبعت ومنها تنظيم الهجرة في المغرب في نوفمبر 2003، ووضع الجزائر لإجراءات صارمة وتونس وليبيا نفس الشيء، والدخول في اتفاقات تعاون مع أوربا إلا أنها لم تحقق الأهداف المنظمة وأصبحت عامل سلبي أثر على استقرار المجتمعات المغاربية[[6]](#endnote-6).

ج\_ الجريمة المنظمة:

أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على الدول المغاربية، خاصة وأن هذه المنظمات أصبحت تمتاز بهيكلة كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية بدايتها تكون في المغرب، تمر على الجزائر إلى غاية مرسيليا واستعملت تونس والجزائر كمناطق عبور.

تشير التقارير الدولية والوطنية إلى أرقام كبيرة، إذ أن تقارير الأمم المتحدة تحصي ما نسبته 30 إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، ونسبة 27% من المخدرات صودرت في أوربا مصدرها المنطقة المغاربية بقيمة إجمالية قدرها 8,1 مليار دولار.

يضاف إلى هذا فان هذا الفعل يمس كل الإنتاج الآخر وهو مصدر من مصادر عدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي خاصة على المناطق الحدودية[[7]](#endnote-7).

**2- التحول في مفهوم الأمن:** مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم الأساسية في علم العلاقات الدولية شهد تحولا في مضمونه، على إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وانتصار الفكر الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فرض التوزيع الجديد للقوى على باحثي العلاقات الدولية إعادة النظر في تصوراتهم و طروحاتهم حول مفهوم الأمن، فبعدما كان مفهوم الأمن قبل تفكك الاتحاد السوفياتي مرتكزا حول القطاع العسكري (المتمركز حول مفهوم الدولة- الأمن القومي-)، توسع بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى مجالات أخرى من جراء ظهور نوع جديد من المخاطر التي زادت وتيرة انتشارها بفعل مسار العولمة، حيث صار لزاما على الدولة مواجهة تحديات آتية من مجالات عدة: الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي....الخ، و ليس فقط مواجهة التهديد العسكري القادم من وراء الحدود([[8]](#endnote-8))، لذلك أصبح البعض يؤكد بأن الأمن قضية مجتمعية سياسية واقتصادية وليس فقط عسكرية. حيث ظهرت عدة تيارات تبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب[[9]](#endnote-9).

هذه الفترة الانتقالية في إعادة صياغة مفهوم الأمن أطلق عليها مرحلة **الثورة في الدراسات و الشؤون الأمنية**. خاصة مع تزايد أهمية ووتيرة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين مختلف فواعل النظام الدولي، فظهور مجموعة من المشاكل والقضايا العابرة للحدود جعل الدول عاجزة عن معالجة هذه الأخيرة وفق وسائل وآليات حكومية محلية، أو حتى عبر اتفاقات رسمية أو غير رسمية لاسيما وأن هذه المشاكل العابرة للحدود قد أضعفت من مستوى أداء الدولة لوظائفها، ومن مدى أدائها لحاجات المواطنين مما جعلهم يلجئون إلى فواعل أخرى ليحققوا حاجاتهم([[10]](#endnote-10)).

لقد جاء التعبير عن ضرورة توسيع مفهوم الأمن في تقرير صادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث أكدت أن مفهوم الأمن يجب أن يتغير من تركيز حصري على الأمن القومي إلى تركيز اكبر على أمن البشر ( الأمن الإنساني)، من أمن عبر الأسلحة إلى أمن غذائي بيئي وتامين مناصب الشغل([[11]](#endnote-11)). لذلك نجد أن "فولك FALK" يعرف الأمن بناء على غياب التهديد حيث يقول:(عياب الأمن من وجهة نظر الأفراد. والجماعات)، أي غياب التهديدات التي تمس بأمن الأفراد حيث صار للأفراد الأولوية على أمن الدولة بل إن هناك من يعتبر الدولة أكبر خطر على أمن الأفراد وهذا ما أدى إلى بروز المستوى الفردي.

حسب هذا الطرح لا بد أن يتحول مفهوم الأمن، حيث لا يجب أن ينحصر في الأمن القومي للدولة كمرجعية وحيدة ومطلقة للأمن، وحول الأسلحة كوسيلة حصرية لتحقيق الأمن، وحول الحدود أو الإقليم كالعنصر الوحيد الذي يجب أن يؤمن، وإنما هناك عناصر أخرى تزايدت أهميتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، **لذا يجب أن تطرح تصورات جديدة لمفهوم الأمن مع الأخذ بعين الاعتبار متغيرات عديدة أهمها:**

* حلول مفهوم التهديد محل مفهوم الخطر الذي ساد خلال مرحلة الحرب الباردة، ويكمن الفرق بين المفهومين كون الخطر معلوم المصدر وهناك إمكانية التنبؤ بتوقيت وقوعه (وإن كان ذلك بدرجة نسبية)، بينما يكون التهديد مجهول المصدر وتوقيت الوقوع، مما يعقد من إمكانية التصدي له، ومما يزيد من انكشافية أمن الدولة والأفراد في عالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.
* تزايد مراكز التأثير في النظام الدولي، وذلك بسبب تزايد الفواعل في العلاقات الدولية حيث لم تعد الدولة فاعلا وحيدا وموحدا في العلاقات الدولية مثلما افترضته المدرسة الواقعية التقليدية، بل صارت هناك فواعل متعددة، سواء أكانت ما دون مستوى الدولة أو ما فوق مستواها، وكنتيجة لذلك تزايدت مصادر التهديد (على المستوى الأكاديمي يعني ذلك تنوع وتعدد مستويات التحليل في الدراسات الأمنية)، وتزايدت معها مسببات التهديد وأنواعه حيث لم يعد التهديد بالضرورة عسكريا، بل صارت مصادره متنوعة: تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الفقر، التلوث البيئي، الإرهاب الدولي، انتشار الأوبئة والأمراض، لذا اقترح "ريتشارد أولمن Richard ULMAN "(1983) توسيع قائمة الفواعل التي لها علاقة مباشرة بقضايا الأمن إلى الفواعل من غير الدولة Non-state actors، فلأغلب هذه الفواعل هامش كبير من المبادرة، لا رد فعل فحسب.
* زيادة وتيرة انتشار التهديدات الأمنية الجديدة بسبب تطور شبكة الاتصالات العالمية، حيث يقول "توماس فريدمان Thomas FRIEDMAN" :(الآن عليك أن تقلق وبصورة متزايدة بشأن التهديدات المقلقة من أولئك الذين أنت متصل بهم، بما في ذلك الاتصال عبر الانترنت والأسواق، ومن أولئك الأقوياء الذين يستطيعون المجيء إلى باب دارك)، فشبكات الاتصال التي أفرزتها العولمة في اغلب المجالات: الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، الثقافية... تزيد من ضعف الدولة أمام التهديدات التي تواجهه([[12]](#endnote-12)).

و من خلال ما سبق يتبين لنا أن مفهوم الأمن لم يعد يعني أن الدولة التي حققت أمنها حققت أمن أفرادها عن طريق مجابهة العدو الخارجي والاستعداد العسكري، بل أصبح يشمل جوانب عديدة ويشمل عدة مستويات. فعلى المستوى الوطني مثلا تتحرر الدول من كل خطر يهدد كيانها ومصالحها داخليا، وعلى المستوى الفردي يتحرر الفرد من كافة التهديدات التي تهدده، وبالتالي اتسع مفهوم الأمن ليشمل مستويات و مجالات أخرى تتعدى المعنى الضيق للأمن القومي الذي ساد الدراسات التقليدية حول الأمن[[13]](#endnote-13).

**ثانيا:عوامل ظهور التهديدات الامنية في المنطقة العربية**

قبل الحديث عن انعكاس التهديدات الامنية على المنطقة العربية يجب الاشارة الى ان هناك مجموعة من العوامل في المنطقة العربية و الساحل بعضها خارجي والأخر داخلي ساهمت الى حد كبير في ضهور التهديدات الامنية غير التقليدية .

1-العوامل الخارجية:

 هناك مجموعة من العوامل أثرت في تردي الأوضاع في منطقة الساحل منها على وجه الخصوص مايلي:

* الأزمة الليبية : -تدفق السلاح الطوارق.

- المجندون الماليون والنيجريون الذين فروا في أكتوبر 2011وكانوا تحت إمرة خميس القذافي.

* الأزمة الاقتصادية الأوربية
* التنافس الصيني الغربي على المنطقة، والذي أدى إلى تقسيم السودان.

2-العوامل الداخلية:

مرتبطة بمجموعة من العوامل اهمها:

* غياب المساواة والتوازن بين المناطق سواء من حيث التنمية أو تمثيل أبناء المنطقة في مختلف مؤسسات الدولة.
* الانقلاب العسكري وأثره على تأزيم الأحداث: بداية تأزم الأمور كان من إسقاط الرئيس المنتخب بإيعاز من فرنسا مما أدى إلى بداية تأزيم الأمور، وعدم قدرة الجيش على السيطرة على الوضع مما سهل على التنظيمات الإرهابية المختلفة من الانتشار السريع في شمال مالي والاستحواذ عليه وفرض منطقها وسياستها على ارض الواقع[[14]](#endnote-14).

 ان لهذه التهديدات المختلفة انعكاسات متعددة على الجزائر و دول المغرب العربي :

أ – التأثيرات المباشرة على الجزائر :

هذه التهديدات لها انعكاس مباشر على كل المنطقة و لاسيما على الجزائر و أهم هذه التأثيرات ما يلي

* إمكانية اختراق بعض التنظيمات الإرهابية للحدود و ذلك بالنظر إلى طول الشريط الحدود الجزائري مع مالي و الذي يتجاوز 1400 كم .
* تأخر تصحيح الاختلالات المرتبطة باتحاد المغرب العربي بفعل ظاهرة التسلح بين الجزائر و المغرب و كذا لمولجه التهديدات الأمنية المختلفة .

**ثالثا: الامن الاقليمي كوسيلة للتعاون الاقليمي العربي**

 تسعى فرنسا في اطار الاتحاد الاوروبي إلى التصدي للدور و النفوذ الأمريكي المتنامي في المنطقة و امساك امريكا بالملف الامني و من ثم ،فان "مشروع "استراتيجية من اجل الساحل" هو في الحقيقة مشروع منافس للمشاريع الأمريكية التي انطلقت في المنطقة وأصبحت تهدد المصالح الفرنسية والأوروبية .فمنذ نهاية الحرب الباردة ،بادرت أمريكا إلى وضع اسس لتمركزها في افريقيا و تكثيف تواجدها على المستوى الاقتصادي و الامني خاصة وقد اعطت هجمات 11 سبتمبر 2011 دافعا قويا لهذا التمركز ،حيث احتل الجانب الامني مركز الاهتمام الامريكي ،وذلك في اطار السعي الأمريكي لتامين علاقاتها الطاقوية مع شركائها في الشرق الأوسط عبر شمال افريقيا و منطقة إفريقيا السوداء كحلفاء في ظهرها . ومن أهم المشاريع الأمريكية الامنية التي وجهت إلى الساحل هناك مشروعين هامين وهما : مشروع: .Pan –sahelو تم تبنيه في نوفمبر 2002 ، ويتضمن تدريب الجيوش الوطنية في مالي ،النيجر ،موريتانيا ،التشاد ،إلى جانب تشجيع التعاون الإقليمي  بمساعدة التكنولوجيا الأمريكية وتبادل المعلومات .وقد خصصت الإدارة الأمريكية لهذا المشروع مبلغ 6، مليون دولار في السنة الأولى و 7.75 مليون دولار في السنة الثانية الى جانب إرسال ما يقارب من 150 جندي أمريكي في شكل مهمات لكل من الدول (مالي، التشاد، النيجر، موريتانيا) و التي تشكل قلب هذه الاستراتيجية .[[15]](#endnote-15). في سنة2005 استبدل هذا المشروع(Pan-sahel)،ببرنامج الشراكة الصحراوية لمواجهة الارهاب(le Partenariat Transsaharienne contre le terrorisme ;TSCTP،و هو برنامج تشرف عليه كل من وزارة الخارجية، الوكالة الأمريكية للمساعدات الدولية USAIA ووزارة الدفاع: والملاحظ على هذا المشروع انه وسع عدد الدول المعنية به . .فالى جانب الدول الأربعة التي تضمنها مشروع Pan-Sahel وهي: مالي، النيجر، التشاد وموريتانيا، تم أيضا دمج الجزائر، المغرب، تونس، بوركينافاسو، نيجيريا، السنغال وليبيا  و بدوره يتضمن البرنامج العمل على تحسين قدرات دول المنطقة ضد المنظمات الإرهابية ومنع هذه الأخيرة من توظيف عناصر جديدة في صفوفها إلى جانب منع تحول المنطقة إلى ملجأ للإرهابيين المحليين والدوليين ويعتمد هذا المشروع على جانبين من العمل: الجانب الاول و يعتمد على تحسين فعالية القوات المحلية من خلال تقاسم المعلومات، التكوين وتقوية التوافق و الجانب الثاني يتعلق بالتعاون العسكري في إفريقيا من خلال التمارين العسكرية بين القوات الأمريكية والإفريقية وبعض دول الحلف الأطلسي (فرنسا، اسبانيا). وتم خلال الفترة 2005-2009، تخصيص مبلغ 490 مليون دولار لهذه الشراكة أغلبها وجهت إلى الدول الأربعة الساحلية (النيجر، التشاد، مالي، موريتانيا). [[16]](#endnote-16)

* إن هذه المحاولة من أجل بسط الهيمنة الأمريكية Américafrique تتعارض مع Francafrique و تدفع فرنسا في إطار الاتحاد الأوربي إلى التصدي لكل محاولة تهدد نفوذها في مستعمراتها القديمة ومناطق تواجدها الاستراتيجية. وهو ما تنطوي عليه مبادرة استراتيجية من أجل الساحل
* ثانيا: محتوى الاستراتيجية الاوروبية وآليات تنفيذها
* بدأت بلورة هذه الاستراتيجية منذ سنة 2008 خلال الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوربي، حيث برز القلق الأوربي من تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل وبعد العديد من المشاورات والبعثات الاوروبية التي تمت في كل من مالي، النيجر، موريتانيا والجزائر. وبعد ما تعقدت الأوضاع على اثر الانتشار الواسع لنشاط القاعدة، تقدمت ثمانية دول أوربية وهي (فرنسا، ألمانيا، الدانمارك، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، السويد وهولندا) برسالة إلى المفوضية الأوربية مطالبة إياها بتنفيذ التزاماتها في المنطقة، وهي الجهود التي كللت في ستة 2011 بتبني الإستراتيجية من أجل الساحل.[[17]](#endnote-17) و قامت هذه الاستراتيجية على الربط بين الامن و التنمية في حل مشاكل المنطقة ،كما تركزت الاستراتيجية بالدرجة الاولى على ما سمتهم بدول القلب و هي مالي، موريتانيا، النيجر وتقوم على أربعة محاور أساسية وهي:[[18]](#endnote-18)
* المحور الأول: تشجيع التنمية، الحكم الراشد، وحل الصراعات. إن الهدف من هذا المجال هو المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يسمح بتحسين الظروف المعيشية لسكان المنطقة ومنحهم فرص اقتصادية ومن ثم الحيلولة دون أن تتحول هذه المنطقة لنشاط الجماعات المتطرقة والجريمة المنظمة والعمل على تقوية مؤسسات الدولة، ودعم ميكانيزمات الحوار الوطني لحل مختلف الصراعات.
* المحور الثاني: تشجيع التعاون الإقليمي: من خلال دمج دول المنطقة في إطار حوار فعال لإدارة فعالة التهديدات والتحديات.
* المحور الثالث: تقوية القدرات الأمنية الوطنية ودولة القانون. حيث أن عدم الاستقرار في المنطقة سببه مشكل التنمية وعدم سيطرة الدولة وعدم قدرة القوات المسلحة على ضمان وفرض وجودها الفعال في هذه المناطق، بسبب نقص المعدات والتكوين، وعليه فإن استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل تضمن تقوية قدرات المؤسسات الأمنية والأمن ودولة القانون من أجل مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للقارات.
* المحور الرابع: تحسين المستوى الاقتصادي: ويركز هذا المحور على محاربة عوامل بروز تطور العنف من خلال العمل على محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض الفئات الاجتماعية في منطقة الساحل.
* وقد خصص الاتحاد الأوروبي لتنفيذ هذه الإستراتيجية غلافا ماليا بحوالي 650 مليون أورو منها: حوالي 450 مليون خصصت للدول الثلاثة التي تمثل قلب الإستراتيجية وهي: موريتانيا، مالي والنيجر، أما مبلغ 200 مليون أورو فقد وجه لبقية دول غرب إفريقيا والمغرب العربي، الى إلى جانب مبلغ 150 مليون اورو كمبلغ اضافي من الصندوق الأوربي للتنمية إضافة إلى الإنفاق عبر جهاز الانفاق على الاستقرار.[[19]](#endnote-19) ويوضح الجدول التالي المساعدات المقدمة من قبل صندوق التنمية الأوربي واستراتيجية الاتحاد الأوربي من أجل الساحل[[20]](#endnote-20).

جدول يبيّن المبادرات الاوربية في منطقة المغرب العربي والساحل

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | صندوق التنمية الأوربيالصندوق 10 | إستراتيجية الاتحاد الأوربي من أجل الساحل |
| مالي | 533 مليون أورو | 50 مليون أورو |
| موريتانيا | 156 مليون أورو | 8.4 مليون أورو |
| النيجر | 458 مليون أورو | 91.6 مليون أورو |

المصدر:مركز الدراسات الافريقية جامعة الخرطوم...........

* وقد انطلقت العديد من المبادرات على المستوى الإقليمي ومنها برنامج محاربة الإرهاب في الساحل والذي يمول على المستوى البعيد من قبل جهاز الاستقرار (6.7 مليون أورو خلال الفترة 2012-2014) ويهدف إلى دعم القدرات المحلية وتحسين التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ويتضمن تأسيس كلية افتراضية للأمن في الساحل لتكوين قوات القمع و تقاسم المعلومة والخبرة. كما يمول جهاز الاستقرار أيضا وبمبلغ 2.2 مليون أورو برنامج نظام معلومات الشرطة لإفريقيا الغربية.
* (Le système d’information de la police d’Afrique de l’ouest.)
* وهو نظام يعتمد على خلق قاعدة تبادل المعلومات بين أجهزة الشرطة بين الدول الخمس(البنين، غانا، مالي، موريتانيا، النيجر) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وأنتربول. كما منح أيضا الصندوق الأوربي للتنمية مبلغ 41 مليون أورو ما بين 2012 و 2017 لمشروع الدفاع والأمن للمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية بغرض دعم قدرات المؤسسات، أما برنامج مكافحة تجارة المخدرات والجريمة في هذه المجموعة الاقتصادية فقد تدعم بغلاف مالي إضافي قدر 19.7 مليون أورو من قبل الصندوق الأوربي للتنمية.[[21]](#endnote-21) وبالإضافة إلى هذه المبالغ المالية،

**رابعا: المقاربة الامنية العربية لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة**

عرف الإقليم العربي متغيّرات جديدة، تتطلب تشخيصا معمّقا للتحديات، إذ يواجه مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدعو إلى تجنّب المآزق والأزمات المعطِّلة لمشاريعه في الإصلاح والتنمية.

وفي محاولتنا معرفة أهم التحديات التي تواجه الدول العربية وجدنا أنها تتركز على الخصوص في: البطالة، والفقر، والهجرة، وضعف الأداء الاقتصادي، ومحدودية التنمية الإنسانية المستدامة، و كذلك إشكالية الصحراء الغربية([[22]](#endnote-22)).

 أمام هذه التحديات المتجددة و المعقدة، كان من المنتظر أن تلجأ الدول المغاربية إلى تفعيل دور الاتحاد المغاربي و مؤسساته لوضع حد أو تجاوز هذه المخاطر التي تهـــدد أمن و استقرار المنطقة، كان تأسيس الاتحاد المغاربي في العام 1989 لحظة مهمة على طريق استيعاب التحوّلات التي عرفتها العلاقات الدولية، وكان في إمكانه أن يعيد ترتيب أولويات المنطقة، الموزعة بين الأمن بكل مستوياته والتنمية و الديمقراطية.

وهكذا، يبدو جليا اليوم أنه بات من المستحيل للدول المغاربية التعاطي المجدي مع أهم التحديات بالاعتماد فقط على السياسات الوطنية، في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، مما يفرض عليها تكثيف الجهود من أجل إحداث نقلة نوعية في العمل التكاملي والاندماجي المغاربي([[23]](#endnote-23)).

فرغم هذه المؤسسات و الأجهزة و الأهداف المسطرة و القمم المنعقدة فان دول المغرب العربي لم تصل إلى تحقيق ما كانت تصبوا إليه، فهي لم تستطيع حتى وضع خطوط أولية عملية لبعث الحيوية في مؤسسات الاتحاد التي عرفت الجمود على مستوى وظائفها،

فعلى مستوى مكافحة الإرهاب مثلا، لم تتمكن الدول المغربي من وضع خطط مشتركة للحد من مخاطر هذه الظاهرة، بالرغم من تعرضها مشتركة لأعمال تخريبية من طرف تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، ففي حين عرفت الجماعات الإسلامية تكاملا وانسجاما في أهدافها في المغرب العربي، بقيت الدول المعرضة لخطر الإرهاب عاجزة على لتعاون و التنسيق الأمني فيما بينها، و لجأت للبحث عن البدائل، الممثلة في الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية.

حتى على المستوى الاقتصادي، الـذي حظي باهتمام كبير على مستــوى القمم المنعقدة، و اعتبر أساسا لتفعيل التكامل، المشهد الإجمالي لواقع اقتصاديات هذه الدول في المنطقة بعيد تمام البعد عن كونه مُرضياً، حيث يعتمد اقتصاد الجزائر وليبيا على صادرات النفط والغاز، كما يعتمد اقتصاد المغرب - إلى حد كبير - على الإنتاج الزراعي والتحويلات النقدية من المغتربين، بينما تعتمد تونس على الطلب من قِبَل المستهلك الأوروبي وعلى السياحة. و لا شك أنّ عدم تجانس التشريعات الاقتصادية يحد من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، ويفقدها في المتوسط 2.5 % من الناتج الإجمالي بسبب إغلاق الحدود الجزائرية - المغربية وضعف التجارة البينية([[24]](#endnote-24)).

فالعلاقات البينية بقيت ضعيفة في مجال التبادل التجاري والاقتصادي. بحيث لم تتجاوز 1.5% مثلما كانت عليه العام 1985 من مجموع صادرات كل من تونس والجزائر والمغرب، وعلى 1.2% من حجم الواردات، ولم تبلغ أكثر من 5% من مجموع المبادلات التجارية البينية على الرغم من الاتفاقيات القطاعية المبرمة بين أقطار الاتحاد([[25]](#endnote-25)). وعليه، فإن حجم المبادلات البينية ـ رغم التحسن النسبي ـ يبقى ضعيفاً جداً ودون الطموحات التي أفرزتها القمم المغاربية، ودون المستوى بكثير إذا ما قورنت بحجم المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوربي حيث تتجاوز 50%. ويمكن القول، إن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين أقطار اتحاد المغرب العربي لم ترق إلى أدنى التنظيمات في سبيل التكامل والوحدة الاقتصادية ولم تصل حتى إلى مستوى منطقة التفضيل الجمركي([[26]](#endnote-26)).

 يتضح مما سبق أن دول العربية مازالت تعاني العديد من المشاكل على كافة المستويات، و بالرغم من توفر جاز مؤسساتي كقاعدة للعمل المشترك، يبقى الاتحاد المغاربي عاجز على تنفيذ ما تم التخطيط له في أهداف هذا التكامل في التقريب و تحقيق الانسجام بين مصالح هذه الدول، وهذا يعني أن دول المغرب العربي في اعتمادها على الاتحاد كإستراتيجية لحل مختلف المشاكل لم يحقق من وراءه شيء، و بقيت مؤسساته مفرغة هيكل دون روح فقط كما سماها مونتسكيو شركة التجمعات للتعارف فقط، و **من أهم العوائق التي حالت دون نجاح مسار هذه التجربة التكاملية، لتصبح آلية ناجحة في مواجهة التحديات الأمنية في المنطــقة، ما يلي:**

**الخاتمة:**

 ختاما يمكن القول ان تسطير استراتيجيات مناسبة لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية الجديدة للدول العربية في مرهون بمدى جدية الإرادة السياسية، و إلتزامها بسياسات جديدة ، وانه في غياب مصادر التقارب العربي و التنسيق للعمل المشترك على كافة الأصعدة، و استمرارا التباعد، تبقى هذه الدول أكثر عرضة للمخاطر التي تهددها، او الاتجاه القسري نحو البحث عن طرف آخر أو شريك لمواجهة هذه المخاطر.و نقصد هنا التوجه للطرف الأوروبي بحكم العلاقات التاريخية المميزة مع الدول العربية،و كذلك عامل القرب الجغرافي، او نحو الو.م.أ بحكم الامكانات التي تحوزها في جانب مكافحة هذه التهديدات و ذلك من اجل وضع استراتيجيات ضد هذه المخاطر المشتركة بعد غياب إستراتيجية فعالة ما بين الدول العربية لمواجهة التحديات الامنية التي تواجه المنطقة ، هذا الوضع حتما ستكون نتائجه السلبية اكثر بكثير من النتائج الايجابية اعتبارا بان كل من الاتحاد الاوربي و الولايات المتحدة الامريكية كانا و لازالا دوما يغلبان مصالحهما الامنية في عقدهما الاتفاقيات مع دول المنطقة.

1. Bernard ADAM ;mali de l’intevention militaire fransaise a la reconstruction de l’etat ;/raport 2013 consulté depuit www.grip.org [↑](#endnote-ref-1)
2. لعور راضية : اثر البعد الأمني على العلاقات الاورو مغاربية من خلال سياسة الجوار الأوروبي. مذكرة ماجستير بقسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة – 2011.ص68. [↑](#endnote-ref-2)
3. فريجة لدمية : إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة – الهجرة غير الشرعية أنموذجا- مذكرة ماجستير بقسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة – 2011 .ص 98. [↑](#endnote-ref-3)
4. -............ [↑](#endnote-ref-4)
5. Hélène BRANINE.la question touaregue ; edition palmier.p.55 [↑](#endnote-ref-5)
6. idem [↑](#endnote-ref-6)
7. عبد القادر رزيق ، قيادة أفريكوم الأمريكية ، حرب باردة أم سباق للتسلح ( الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011 )ص55. [↑](#endnote-ref-7)
8. ) Annette JUNEMANN, Euro-Mediterranean relations after 11September. Frank Cass, London, 2004. from: **www.gigapedia.org** [↑](#endnote-ref-8)
9. idem [↑](#endnote-ref-9)
10. ) James N. ROSENAU , **The United Nations in a Turbulent World**, London: Lynne Rienner publishers, 1992. p 28. [↑](#endnote-ref-10)
11. ) Peter HOUGH, Op.Cit. p 13. [↑](#endnote-ref-11)
12. ) جوزيف ناي وجون د دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة: محمد الشريف الطرح، العبيكان، القاهرة ، 2002. ص 126. [↑](#endnote-ref-12)
13. نفس المرجع.ص 122. [↑](#endnote-ref-13)
14. جوزيف ناي وجون د دوناهيو ص 21. [↑](#endnote-ref-14)
15. André Bourgeot . «Sahara de tous les enjeux», Hérodote n° 142, 2011, P 46-47. [↑](#endnote-ref-15)
16. Antonin Tisseron. Quels enseignements de l’approche américaine au sahel. ? P 12.In :

<http://www.gabrielperi.fr> [↑](#endnote-ref-16)
17. . William Assanvo «réflexion sur la stratégie européenne pour la sécurité et le développement dans le sahel . . In : : [www.ouido-afrido,org](http://www.ouido-afrido,org))( Notes D’Analyse, , N° 05 octobre 2011. P 2-4). [↑](#endnote-ref-17)
18. idem [↑](#endnote-ref-18)
19. عادل حجازي .الاستراتيجية الأوربية للأمن والتنمية في منطقة الساحل،مركز الابحاث الاستراتيجية .2014 ص145. [↑](#endnote-ref-19)
20. مريم ابراهيمي :التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الخرب على الارهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية .مذكرة ماجستير بقسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة – 2012 .ص 121. [↑](#endnote-ref-20)
21. .نفس المرجع،نفس الصفحة. [↑](#endnote-ref-21)
22. )نفس المرجع. [↑](#endnote-ref-22)
23. ) مغاوري شلبي،مرجع سبق ذكره.ص 88. [↑](#endnote-ref-23)
24. ) عادل حجازي، مرجع سبق ذكره.ص93. [↑](#endnote-ref-24)
25. ) أمحمد مالكي، "**ديناميكية الاندماج الجهوي والتعاون الغذائي في إطار اتحاد المغرب العربي 1989 ـ 1996"**، في:**مجلة شؤون عربية**، القاهرة، العدد 191، 1997، ص 191. [↑](#endnote-ref-25)
26. ) عبد العزيز شرابي، "**فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة**"، في:**مجلة العلوم الإنسانية**، مديرية النشر و التنشيط العلمي، جامعة منتوري، قسنطينة ،العدد 10، 1998، ص35. [↑](#endnote-ref-26)